لجنة النزاهة ترفض قرار إلغاء مكاتب المفتشين

دولة القانون تكشف سعي وزير متهم بفساد الطائرات للهرب

كشف ائتلاف دولة القانون أن وزيرا سابقا يحاول الهروب من العراق على خلفية فساد صفقة طائرات الجيك واوكرانيا"، مطالبا لجنة النزاهة منع جميع المتورطين في هذه الصفقة من السفر". ونقلت وكالة الفرات نيوز عن النائب جواد البزوني قولها إننا" علمنا أن وزير في الحكومة السابقة متورط في فساد صفقة الطائرات الاوكرانية والجيك يحاول البعض ترتيب اوراقه لغرض تسهيل هروبه من العراق الى امريكا".

□ بغداد / المدى

مروحيات لطيران الجيش العراقي.. ارشيف

واوضح أن" صفقة طائرات الجيك التي بلغ سعرها مليار دولار لشراء ٢٥ طائرة واتضح فيما بعد أنها طائرات تدريب والعراق غير محتاج لها"،مشيرا الى أنهم" حاولوا تحويرها الى طائرات حربية فتم تنصيب صواريخ عليها لغرض بيان مدى فاعليتها وفي حال اطلاق الصاروخ انفجرت الطائرة وبكلا الحالتين هذه الطائرات لا تنفع في شيء".

ولفت البزوني الى أن" الصفقة الثانية للطائرات الاوكرانية وهي مجموعة مروحيات اتضح أنها قديمة تم صبغها وتوريدها للعراق بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار".

يذكر أن وزير الدفاع السابق قد وقّع عقودا باستيراد طائرات حربية الى العراق ضمن صفقة سلاح بين الحكومة العراقية وحكومتي جيك واوكرانيا تتضمن استيراد ٢٥ طائرة حربية من الجيك وعدد من الطائرات الاوكرانية الحربية لحماية الاجواء العراقية.

ودعا لجنة النزاهة الى" التحري عن هذا الموضوع قبل هروب الوزير السابق.

اما بخصوص توصية الحكومة الغاء مكاتب المفتشيين العموميين في الوزارات قال مقرر لجنة النزاهة النيابية النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني ان لجنة النزاهة رفضت قرار مجلس الوزراء بالغاء منصب المفتشين العموميين في الوزارات وان اللجنة بصدد اعداد قانون المفتشين العموميين".

واضاف في تصريحات صحفية امس ان" مجلس الوزراء قام بتشكيل لجنة خاصة لدراسة وضع المفتشين العموميين التي أوصت بالغاء هذا المنصب من الوزارات كافة ونحن كلجنة نزاهة نيابية ضد هذا التوجه وضد هذا الالغاء".

وطالب العلواني بـ" منح الفرصة الكاملة للمفتشين العموميين لممارسة مهامهم وتوفير الدعم اللازم لهم واعطائهم الوقت الكافي في الفترة المقبلة لان الغاء مكاتب المفتشين العموميين يعني الغاء هيئة النزاهة لان الهيئة تعتمد على التقارير والملفات التي ترفع من قبل مكاتب المفتشين في الوزارات".

وكشف مقرر لجنة النزاهة النيابية عن " تشكيل لجنة تتكون من اربعة اعضاء هو احدهم لمتابعة قانون المفتشين والالتقاء بهم لغرض النظر في موضوع الالغاء من عدمه وايجاد آلية اخرى لعمل المفتشين من بين عدد من الآراء التي تم طرحها منها ضم المفتشين في الوزارات الى هيئة النزاهة او تشكيل هيئة او ديوان يرتبط به المفتشون او الارتباط بمجلس الوزراء".

وأوضح العلواني ان " امر الغاء المفتشين العموميين غير وارد لاننا في مؤسسات ووزارات تعاني من تفشي الفساد لذلك لابد ان يكون دور للمفتشين".

واشار مقرر لجنة النزاهة النيابية الى ان " اللجنة استطلعت آراء المفتشين عن سبب الاخفاق وكانت اجاباتهم تعزو الاخفاق الى ارتباطهم بمكاتب الوزراء مما يؤدي الى صعوبة كشف الملفات في تلك الوزارات بالاضافة الى ان المادة [١٣٦] من قانون المحاكمات الجزائية تعرقل عملهم وعدم وجود الموظفين المتخصصين".

من جانبه عدّ عضو لجنة النزاهة النيابية شيروان الوائلي قرار مجلس النواب بإلغاء المفتشين العموميين في الوزارات رسالة خطيرة وخاصة في الوقت الحالي الذي يصنف فيه العراق بدرجات عليا في الفساد المالي والإداري.

وقال الوائلي أن " المفتشين جزء مكمل لهيئة النزاهة وهم يشكلون الذراع التنفيذي لهيئة النزاهة "مشيرا إلى " كونهم مسؤولين عن التحقيقات الإدارية في المؤسسات الحكومية". وأضاف إنه " إذا كان هناك عدم كفاءة و إساءة أو فساد إداري من بعض المفتشين يجب إصلاحهم "، مبينا أنه " من غير الممكن إلغاء قانون المفتشين ".

وأوضح أن " اللجنة أجرت بعض التعديلات على قانون المفتشين لكنها لم تقر بعد ، وهي تحديد جهة تعيين المفتش العام وجهة ارتباطه وصلاحياته ".

وأشار النائب إلى أن " اللجنة أرسلت بطلب الأمين العام لمجلس الوزراء والمدير العام في هيئة النزاهة واستمعت إلى آرائهم وستكون لنا جولة في إقرار هذا القانون "موضحا إن " المشكلة الأهم في قانون المفتشين هي هل يرتبط المفتش بالوزير أم بالأمانة العامة لمجلس الوزراء أم بهيئة النزاهة ، وتعيينه وإقالته عن طريق من ؟ وهي مجمل المشاكل المتعلقة بهذا القانون ". وكانت لجنة النزاهة النيابية قد اكدت وجود توجه لدى الحكومة لإلغاء مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات ، وانتقد نواب هذا التوجه لكونه سيسهم في زيادة نسبة الفساد في حين رأى اخرون عدم جدوى وجود مكاتب المفتشين.

يشار إلى أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١ الماضي، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين عدّ قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانستان وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

اللجنة القانونية تأسف لتحول تشريع الأحزاب الى خلاف سياسي

□ بغداد / المدى

أكدت اللجنة القانونية البرلمانية ان"قانون الأحزاب ما زال قيد الدراسة، مشددة على احتوائه على العديد من الثغرات القانونية خاصة المتعلقة بتمويل الأحزاب وما هي ضوابط التمويل؟

وقال عضو اللجنة محمود الحسن ان" قانون الأحزاب المعروض حاليا إمام اللجنة القانونية يحتوي على العديد من الثغرات القانونية، أبرزها المتعلقة بتمويل الأحزاب وما هي ضوابط التمويل، الى جانب موضوع عدد المؤسسين للحزب، وتحديد أعمار المنتمين الى الأحزاب"؟

واعتبر ان" في وجود جملة من الملاحظات على قانون الأحزاب بحاجة إلى توافق سياسي اكثر من قانوني، معتبرا ان "القانون ضمان للعمل الحزبي والسياسي للدولة فضلا عن ضمانه لحقوق الشعب العراقي".

وكان من المقرر ان يتم تشريع قانون الأحزاب منذ الدورة الماضية إلا ان النسخة التي قدمت من قبل الحكومة لم تحظ برضا الكتل السياسية التي اعتبرتها تقييدا كبيرا لهذه الأحزاب.

وشهد العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تأسيس عدد كبير من الحركات والأحزاب شارك الكثير منها في الانتخابات.وتشير الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من الدستور العراقي إلى "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون".وينظم قانون الأحزاب في حال تم إقراره "تمويل" الأحزاب السياسية والدينية في العراق خاصة في حملاتها الانتخابية.

وكان الخبير القانوني طارق حرب قد اكد ان الاعتراضات التي تبديها بعض الكتل السياسية على قانون الاحزاب غير مبررة. وتابع في تصريح سابق "ان أحد الاعتراضات، تتذرع بعض الاحزاب بان الاعتراض امام محكمة القضاء الإداري غير منطقية لانها خاضعة لوزارة العدل"، مستدركا "لكن قرارات هذه المحكمة تكون عرضة للتمييز امام المحكمة الدستورية وهو امر جيد، لان القرارات التي تخرج من المحاكم التي ترتبط بمجلس القضاء الاعلى تطعن امام محكمة التمييز".

واردف حرب "ان شرط العدد المتوفر في المشروع الجديد، هو آخر امر حسن، لاسيما مع انتشار كبير للاحزاب في العراق"، مستدلا بـ"اشتراك اكثر من ٣٠٦ كيانات سياسية في الانتخابات الاخيرة"، موضحا "هذا الكم من الاحزاب في بلد تعداده ٣٠ مليونا، لكن الولايات المتحدة بقدر شعبها لا يوجد فيها سوى حزبين".

وفي وقت سابق، أوضح عضو اللجنة القانونية والنائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أمير الكناني بعض فقرات قانون الأحزاب التي فيها اعتراض من بعض أعضاء مجلس النواب، مشيراً إلى أن جميع الاحزاب يجب أن تقدم طلب الانتماء.

وقال الكناني إن بعض النواب اعترضوا على المادة (٨) من الفقرة الثالثة التي تشير الى عدم إمكانية تأسيس حزب وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة.

وأوضح "الكناني" أن الذي ينتمي إلى الحزب يكتب تعهداً بأنه لا ينتمي إلى القوات الأمنية أو إلى لجنة النزاهة وخلافاً لذلك يتم حل الحزب.

أكدت استعدادها لإجرائه في أي وقت

التخطيط: التعداد مرتبط بالتوافق السياسي داخل مجلس النواب

□ بغداد / المدى

أكد وزير التخطيط علي يوسف شكري، الخميس، ان جملة من المعوقات تقف بوجه إجراء التعداد العام للسكان في البلاد، مؤكدا ان إجراءه يحتاج إلى توافق سياسي بين الكتل داخل مجلس النواب.

وكان من المؤمل أجراء إحصاء سكاني عام في البلاد في عام ٢٠٠٩ إلا أنه تأجل أكثر من مرة بسبب وجود خلافات سياسية بشأنه.

وبحسب وزير التخطيط السابق علي بابان فإن العملية تأجلت بسبب "مخاوف من أن يسهم مثل هذا التعداد في تأجيج التوتر المذهبي والعرقي في عموم العراق وخاصة في مدينتي كركوك ونينوى".

ويفتقر العراق إلى أرقام وإحصاءات عن مختلف القطاعات العامة و الخاصة بينما يحاول المضي قدما بإنعاش الواقع الاقتصادي للبلاد الذي عانى من الإهمال والتخريب طوال سنوات من الحروب والحصار.

وقال شكري لوكالة كردستان للانباء"في تموز (يوليو) الماضي أطلقنا مرحلة عدّ المباني والمساكن والمنشآت والسكان"، مبينا أن "عدد سكان العراق لغاية تموز ٢٠١١ يبلغ ٣١ مليونا و٦٦٤ ألفا و٤٤٦ فردا".

واوضح شكري ان "قرار إجراء التعداد السكاني العام لا يتعلق بوزارة التخطيط ، بل متعلق بالكتل السياسية وهو مشروط بتوافق هذه الكتل"، مضيفا "متى اتفقت الكتل السياسية في مجلس النواب بإجراء التعداد سنقوم بإجرائه".

ولفت إلى أن "العملية السياسية تسير عن طريق التوافقات، ووزارة التخطيط معنية بالجانبين الإداري والفني، وهناك عدد كبير من المتعلقات لا بد ان تحل في مجلس النواب".

وأشار شكري إلى ان "من مجمل ما هو مختلف عليه في مجلس النواب هو ذكر القومية في استمارة التعداد"، مضيفا أن "كل عمليات المسوحات التي جرت في وزارة التخطيط والتعداد والترقيم كانت خالية من هذا الحقل".

أما بخصوص عدم تخصيص مبالغ للتعداد ضمن موازنة عام ٢٠١٢، قال شكري ان "مبالغ التعداد موجودة في ميزانية الوزارة منذ عام ٢٠١١ ولم ننفق أي مبلغ سوى مبلغ بسيط دفع لأجور المتعاقدين على نفقة التعداد".

وقال "إذا تم الاتفاق على إجراء التعداد سيكون هذا المبلغ كافياً لإنجاز العملية".

ولم يشهد العراق منذ عام ١٩٨٧ إحصاءً شاملا في عموم البلاد، لأن الإحصاء الذي أُجري في عام ١٩٩٧ لم يتضمن محافظات إقليم كردستان الثلاث.

وكان عدد العراقيين ١٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧، ويتوقع ان يبلغ عددهم هذه المرة ما بين ٣٠ و٣١ مليونا، بحسب توقعات الجهاز المركزي للإحصاء.

وقال رئيس الجهاز المركزي للاحصاء مهدي العلاق ان الارادة السياسية تعطل اجراء التعداد السكاني في العراق بالرغم من ان العملية برمتها فنية صرفة يفترض ألا تخضع للإرادات والتقاطعات السياسية.

وبيّن العلاق في حديث لاذاعة العراق الحر الثلاثاء الماضي ان الدستور كفيل بحل المشاكل السياسية، وبخاصة ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، لافتاً الى ان التعداد السكاني ليس طرفاً في الموضوع.

وأكد العلاق ان اللجان الفنية الخاصة قطعت شوطاً كبيراً في التهيئة لإجراء التعداد بعد ان انهت عمليات الحصر والترقيم التي عكست اعداد السكان على مستوى الوحدات الادارية في الريف والمدينة، واعداد الأُسر والمنشآت وغيرها، ولم يتبق سوى تحديد موعد اجراء التعداد.

الحكومة تطلق دعوات القمة العربية.. وتدعو الرياض لفتح معبر عرعر

□ بغداد / المدى

تعتزم الحكومة ارسال الدعوات الى الدول العربية للمشاركة في قمة بغداد، في حين طالب الجانب السعودي باعادة فتح معبر عرعر الحدودي بين البلدين.

وكان ممثل الامين العام للجامعة العربية قيس العزاوي اكد في تصريح سابق نشرته (المدى) امس رغبة جميع الدول بالحضور الى قمة بغداد، في حين ان ١٣ دولة سيمثلها زعيمها فيما سيحضر عن البقية ممثلون عنها ،واجتمع رئيس الوزراء نوري كامل المالكي بالوزراء الذين سيقدمون الدعوات الرسمية لحضور القمة العربية.

وقال بيان لمجلس الوزراء تلقت (المدى) نسخه منه : إن المالكي اجتمع بعدد من الوزراء الذين سيتوجهون الى الدول العربية لتقديم دعوات رسمية لحضور القمة العربية المقبلة في بغداد.

وأضاف البيان : ومن المقرر ان يبدأ وزراء الخارجية هوشيار زيباري والتخطيط علي يوسف الشكري والثقافة سعدون الدليمي والصناعة احمد ناصر دلي ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي ابتداءً من اليوم الى الدول العربية لتسليم الملوك والرؤساء العرب دعوات رسمية بهذا الشأن.

وبعد ايام من اعلان السعودية تعيين سفير غير مقيم لها في بغداد، طالبت الاخيرة بفتح معبر عرعر الحدودي بين البلدين.

وبحث سفير جمهورية العراق لدى السعودية غانم الجميلي مع امير المنطقة الشرقية محمد بن فهد بن عبدالعزيز امكانية فتح المعبر العمل على فتح المعبر الحدودي في منطقة عرعر ومايترتب عليه من اثار ايجابية على مستوى العلاقات الاقتصادية".

وأشار الى ان" امير المنطقة الشرقية من جانبه وعد ببذل الجهد اللازم لتطوير العلاقات المشتركة بين البلدين. وكان المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي، قد عدّ تعيين سفير سعودي في العراق مؤشرا مشجعا على نجاح القمة العربية المقبلة، فيما أعرب عن أمله بأن يتحول السفير غير المقيم إلى مقيم، وأشار إلى استعداد رئيس الوزراء نوري المالكي لزيارة السعودية والدول العربية الأخرى.

وقال الموسوي الثلاثاء الماضي إن "تعيين السعودية سفيرا لها في بغداد خطوة إيجابية ومرحبا بها من قبل العراق"، معتبرا أن "تكون هذه الخطوة مؤشرا مشجعا على نجاح القمة العربية المقبلة وحضور جميع الدول فيها".

وكان مسؤول سعودي قد طلب عدم الكشف عن اسمه، قال في تصريحات صحافية، الاثنين الماضي ، إن المملكة قدمت إلى السفارة العراقية لدى الرياض ترشيح سفيرها لدى الأردن فهد عبد المحسن الزيد ليكون سفيرا غير مقيم في بغداد، فيما أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، الثلاثاء الماضي (٢١ شباط ٢٠١٢)، أن السعودية عينت سفيراً لدى العراق لإعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل بين البلدين في خطوة تعدّ الأولى منذ عام ١٩٩٠.

وأضاف الموسوي أن "تعيين السفير السعودي سيشكل صفحة جديدة في العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية"، معربا عن أمله بأن "يتحول السفير غير المقيم إلى مقيم بأقرب وقت".

وأكد الموسوي أن "تعيين السفير الجديد سينعكس إيجابيا على العلاقات بين الدول العربية والعراق بشكل عام كما سيترك آثاراً ايجابية على التطورات في المنطقة"، لافتا إلى أن "الخطوة ذات دلالات كبيرة خصوصا أنها تأتي قبيل انعقاد القمة".

وأشار الموسوي إلى أن "رئيس الوزراء نوري المالكي مستعد لزيارة المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى إذا ما تمت المقدمات اللازمة للزيارة".

مؤتمر قمة سابق.. ارشيف